شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة
مكتب الرئيس التنفيذى للشركة

وزارة التموين والتجارة الداخلية
الشركة القابضة للصناعات الغذائية

٢٥/٢/٢٠٢٢

السيد الأستاذ / زكريا عبد الفتاح حمزة

نائب رئيس قطاع الإفصاح والحوكمة

البورصـــة المصـــريـــة

تحية طيبة وبعـــد ،،،،

يشـــرفني أن أرسل لسيادتكم رفق كتابنا صورة من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م .

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتحية،،،،

الرئيس التنفيذي

مهندس / محمد احمد خليل

تحريراً فى: / ٢ /٢٠٢٣

٣٦٦ شارع الملك فيصل - الطالبية البحرية - الجيزة تليفون : ٣٧٧٩٦٤١٤ تليفون وفاكس : ٣٥٨٦٣٥٦٢
فاكس : ٣٧٧٩٤٤١١ - مكتب بريد العطور - الهرم الجيزة رقم بريدى : ١٢٥٥٨
الموقع على الإنترنت : SCGMILLS.COM

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

السيد اللواء / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة

تحية طيبة ... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

برجاء التكرم بالتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

الوكيل الاول
مدير الإدارة

تحريراً في ٥/ ٢ /٢٠٢٣
أحمد

عند/ سناء جاد الرب
(محاسب / عمرو مختار السيد)

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

السادة / أعضاء مجلس الإدارة لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة :

تقرير عن القوائم المالية :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشان شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية والمتمثلة فى قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

ادارة الشركة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج علي هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم ٢٤١٠ (الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب الحسابات) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من اشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد باننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعلية فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :

- بلغ الفائض المحقق في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٨,٣٥١مليون جنيه (مقابل خساره عن نفس الفترة بنحو ١٩,١٥٦مليون جنيه) بخلاف خسائر مرحلة بنحو ١٥٣,٣٩٨مليون جنيه لتصبح اجمالي الخسائر نحو ١٤٥,٠٤٧ مليون جنيه وبنسبه ٤٨٣ % من رأس المال المصدر البالغ ٣٠ مليون جنيه ، ١٦١% من حقوق المساهمين البالغة ٩٠ مليون جنيه وقد نصت المادة رقم ٦٩ من القانون ١٥٩ وتعديلاته " انه اذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقا لآخر قوائم مالية سنوية للشركة وجب علي مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة او استمرارها والمادة رقم ٢٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر التي تنص على تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة للنظر في حل الشركة او استمراها اذا بلغت خسائر الشركة في سنة مالية واحدة او اكثر نصف قيمة حقوق المساهمين وفقا لأخر قوائم مالية سنوية معتمدة .

ويتصل بما سبق أن صافي مستحقات الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ لدى الشركة بلغت نحو ٢١٢,٦ مليون جنيه قامت الشركة باستثمار جزء من تلك المستحقات في صورة أذون خزانة بنحو ٩٦ مليون جنيه بعائد ٢١% وباقي المستحقات والتي تبلغ نحو ١١٦,٦ مليون جنيه استهلكت بالكامل في تغطية مجمع الخسائر المحقق خلال الأعوام السابقة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٢والذي بلغ رصيده في٢٠٢٢\١٢\٣١ نحو ١٥٣,٣٩٨ مليون جنيه .

ومما هو جدير بالذكر نجد أن الشركة قامت باستخدام المال العام (المتمثل في مستحقات الهيئة العامة للسلع التموينية) في إقراض الخزانة العامة للدولة مقابل حصولها على عائد رغم أن تلك الأموال تخص الدولة أي ان الدولة تكبدت فوائد على أموال مستحقة لها طرف الشركة وخاصة في ظل هيكل المساهمة في أموال الشركة يملكه ٤٩% مساهمات خاصة وبالنظر الى نصيب مساهمة الافراد (قطاع خاص) من صافي حقوق الملكية والبالغة نحو ٤٤,١ مليون جنيه في حين أن نصيبهم من الدين العام مبلغ نحو ٥٧,١٣٤ مليون جنيه الامر الذي يشير الى أن الأموال العامة قامت بتمويل الاستثمار الخاص الصورة غير مباشرة بمبالغ تفوق إجمالي حقوق ملكيتهم إضافة إلى عدم وجود أي عائد على تلك الأموال بل عكس ذلك فأنه ذلك يكبد الدولة أموال إضافية متمثلة في عائد أذون الخزانة بنسبة ٢١% .

يتعين بحث كل ما سبق خاصة ما قامت به الشركة من تصرفات تسببت في ضياع المال العام.

- سوء المؤشرات الفنية والمالية بالرغم من صدور قرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠٢٢/١١/١ باستمرار الشركة لمدة عام من حيث :

- ظهر رأس المال العامل في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالسالب بمبلغ (١٢٧,٠٩٢) مليون جنيه مقابل نحو (١٣٢,٨٦٩) مليون جنيه بالسالب في ٢٠٢٢/٦/٣٠ الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها وكذا تدبير مستلزماتها.
- بلغ اجمالي حقوق الملكية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالسالب بنحو ٥٤,٩٩٦ مليون جنيه مقابل نحو ٦٢,٨٤٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠.
- عدم استغلال الطاقة المتاحة حيث بلغت الكمية المطحونة خلال الفترة حوالي ١٦٥,٦٣٧ ألف طن بنسبة ٥٠,٤٥ % من الطاقة المتاحة البالغة نحو ٣٢٨,٣٥٠ ألف طن هذا بخلاف توقف بعض المطاحن عن العمل والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية المتاحة حوالي ١٧٥,٦٠ ألف طن خلال فترة المركز المالي.

- بلغ الفائض المحقق عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٨,٣٥١ مليون جنيه وقد ساهمت الايرادات العرضية البالغة نحو ١١,٣٠٠ مليون جنيه (الفوائد الدائنة والايرادات الأخرى) بنسبة ١٣٥,٣٠% من هذا الفائض الأمر الذي يتضح معه تحقيق الأنشطة الرئيسية للشركة خسائر.

يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لزيادة الايرادات وإستغلال الطاقات المتاحة وتوفير السيولة واصلاح الهيكل التمويلي بالشركة لما لذلك من أثر على الاستمرارية .

- عدم امساك الشركة سجل للجرد بالمخالفة لأحكام المواد (٢٥,٢٣,٢١) من قانون التجارة رقم ١٧لسنة١٩٩٩ وتعديلاته.

يتعين الالتزام بالقانون المشار اليه.

- عدم قيام الشركة بتعديل لوائحها المعدة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث أن الشركة أصبحت تعمل تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ منذ ٢٠٢١/٨/١٦.

يتعين إتخاذ ما يلزم نحو تعديل لوائح الشركة

- بلغت قيمة الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٧٨,٥٨٢ مليون جنيه بعد خصم مجمع الاهلاك البالغ ٢٠٥,٠٩٨ مليون وقد تبين بهذا الشأن:

- مازال لم يتم الانتهاء من تسجيل بعض اراضي ومواقع الشركة بلغت مساحتها حوالي ٥٥ ألف متر مربع (أراض مطحن الهرم - أمبابة، السويحى) والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ٤,٥٧ مليون جنيه، وصدر قرار مجلس ادارة الشركة رقم ١٧/١٧ في ٢٠٢٠/٦/٢٨ بتفويض رئيس مجلس ادارة الشركة بالتوقيع على عقود نقل الملكية النهائية لموقع الهرم بمأموريات الشهر العقاري المختص وحتى تاريخه لم يتم نقل الملكية.
ويتصل بذلك رفض دعاوى تثبيت الملكية المقامة من الشركة ضد الشهر العقاري بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦، ٢٠١٨/٦/٢٣ بشأن مطحني السويحي، أمبابة والبالغ مساحتهما ٤٨٦٧متر مربع، ٩٢٥٩,٢٤ متر مربع

واستأنفت الشركة ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه لمطحن السويحى وتم رفض الدعوى المقامة لمطحن أمبابة في ٢٠١٩/٣/٢٧ وتم الطعن عليه بالنقض رقم ٨٩/١٠٧٠٨، ٨٨/١٤٦٩٥ق ولم يحدد له جلسة بعد.

- وجود خلاف مساحي بين المساحة المثبتة بدفاتر الشركة لأرض عين الصيرة والبالغة ٨٣٣٧ متر مربع واخر رفع مساحي لها في ٢٠١٧/٧ بنقص حوالي ٤١٣ متر مربع وحصول الشركة علي مقبول الشهر العقاري لنحو ٧٩٢٤ متر مربع فقط.
- ما زال لم يتم الحصول على قرارات نقل التخصيص لأراضي ميت شماس، الجلاتمة، الحسنية والبالغ مساحتها حوالي ٣٦,١٤ ألف متر مربع والمسجلة كمنافع عمومية لوزارة التموين.

يتعين الانتهاء من تسجيل كافة اراضي الشركة والحصول على قرارات نقل التخصيص ضماناً لحقوقها مع بحث ودراسة أسباب الفروق المساحية واتخاذ اللازم بشأنها.

- تضمنت الأصول الثابتة مبلغ نحو ٤٦٨ ألف جنيه قيمة المنفذ من الأعمال الإنشائية بمطحن الشروق حتي مستخلص جاري (٢) فقط والمسندة للمقاول (فن البناء) وقد قدم المقاول مستخلص ختامي بنحو ٥٩٦ الف جنيه في ٢٠١٧/١١/٢١ لم يتم صرفة لوجود بعض الملاحظات علي التنفيذ مقام بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة.

يتعين متابعة الاجراءات بشأن ما سبق حتى تظهر أصول الشركة بقيمتها الفعلية وإجراء التسويات المالية في ضوء ذلك.

- مازالت الاصول الثابتة تتضمن بعض الأصول غير المستغلة تبلغ تكلفتها التاريخية نحو ٤٣,١١٢ مليون جنيه تتمثل معظمها في تكلفة مباني والات بعض المطاحن المتوقفة (عز الدين، الطاهرة، محمد عباس ،التبين)

يتعين دراسة ما سبق واستغلال الاصول والطاقات العاطلة بما يحقق اعلي فائدة اقتصادية للشركة واحكام الرقابة عليها.

- قامت الشركة بإيقاف مطحن أوسيم ترشيدا للنفقات منذ شهر نوفمبر ٢٠٢٠ والبالغ تكلفته الدفترية للمباني وآلات نحو ٣,٨٤٣ مليون جنيه بناء على موافقة معالي وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤.

يتعين العمل على دراسة أوجه الاستفادة من هذا المطحن حتى يتم الاستفادة من الأموال المستثمرة فيه.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ١,٤٤٠ مليون جنيه تتضمن ما يلي:

- نحو ٨٩١ ألف جنيه قيمة المنصرف على تصنيع ماكينة تعبئة وتغليف بالجهود الذاتية منذ نوفمبر ٢٠١٧ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منها ولم تستكمل باقي أعمالها الأمر الذي يشير إلى عدم وجود دراسة من قبل الشركة قبل إتخاذ القرار والشروع في تنفيذه مما يعد إهدار لأموال الشركة.
- نحو ١٢٢ألف جنيه مرحلة منذ سنوات سابقة (مشمعات) لم يتم الاستفادة منها.

يتعين تحديد المسئولية فيما سبق مع دراسة الحالة الفنية لهذه الأصناف ومدى إمكانية الاستفادة منها والإفادة تجاه ذلك.

- تم اثبات رصيد المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ دفتريا والبالغ نحو ٢٣,٧٩١ مليون جنيه وتبين بشأنه:

- لم يتم اجراء تصفية صفرية للمطاحن في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتم اثبات الارصدة الدفترية للمنتجات والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغة كميتها حوالي ٧١٠٨ طن قمح ، ١٠٩ طن نخالة خشنة ، وكمية ٢٢,١٣٦ طن نخالة ناعمة كما تم ادراج دقيق ٨٧,٥% بعدد ٤٢٤٢٣ جوال زنة ٥٠ك،٢٩٢١ زنة ٢٠ك وفقا لمعادلة الانتاج التام ولم يتم اجراء اية مطابقات على تلك الارصدة مع الهيئة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

يتعين إجراء المطابقات الواجبة مع هيئة السلع التموينية علي هذه الارصدة للتأكد من صحتها وحصر الفروق واجراء ما يلزم من تسويات.

- بلغت كمية القمح المطحونة مختلف الدرجات كمية ١٦٩,٩١٢ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ تعادل كمية ١٦٥,٦٣٧ ألف طن قمح ٢٤ قيراط بفارق قدرة ٤٢٧٥ طن تتمثل في مخلفات طحن وناتج غربلة وقد تم بيع كمية حوالي ١٧٠٤,٨٣٠ طن بنحو ٦,٦٨٥ مليون جنيه ولم يتبين لنا كيفية التصرف في باقي كمية المخلفات المتبقية والبالغة حوالي ٢٥٧٠ طن حيث لم يتضمنها مخزون المخلفات مع عدم تسجيلها ببيانات الانتاج اليومية للمطاحن فضلا عن انه تم ادراج محصلة بيع تلك المخلفات بحساب ايرادات النشاط بدلا من حساب ايرادات متنوعه.

- وبفحص كمية المخلفات المباعة خلال الفترة تبين الارتفاع الشديد الغير مبرر في سعر بيع بعض الكميات والتي وصلت قيمة الطن بها لنحو ١٢٠٥٠ جنيهاً عن كمية ٤٨٤ طن بإجمالي ٥,٨٣٢ مليون جنيه خلال شهر نوفمبر وهذا السعر يتجاوز سعر طن القمح الخام ١٠,٩٠٠ ألف جنيه / للطن وسعر طن الدقيق ١١,٥٠٠ ألف جنيه / للطن ، الأمر الذي يشكك في طبيعة تلك المخلفات أو ماهيتها خاصة في ظل بيع كمية ١٦,٧٢٠ طن بنحو ألف جنيه / للطن خلال شهر ديسمبر دون معرفة تحديد تلك الأسعار هذا بخلاف السعر الاسترشادي المحدد من قبل لجنة بيع المخلفات كان يبلغ نحو ٢٥٠٠ جنيه / للطن.

يتعين إعداد دورة مستندية لمخلفات الإنتاج مع تحديد موقف تلك الفروق واثبات تلك المخلفات بمحاضر التصفية وبيانات الانتاج اليومية لما لذلك من اثر مالي على القوائم المالية مع اجراء التصويب اللازم بشان محصلة بيع تلك المخلفات وضرورة موافاتنا بأسس تحديد أسعار تلك المخلفات.

- تضمن مخزون قطع الغيار مبلغ نحو ١٣٩ ألف جنيه قيمة خامات ومصنعات تامة الصنع أو تحت التصنيع خاصة بورشة الأثاث والتي توقف نشاطها بموجب قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٩/٣/٣١.

يتعين دراسة التصرف الاقتصادي في هذه الأصناف بما يعود علي الشركة بالنفع.

- بلغ رصيد حساب العملاء والمدينين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ١٦٦,٢٣٧ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ١٤,١٣٠ مليون جنيه) تبين بشأنها ما يلي:-

- لم يتم إجراء أي مطابقة مع العملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث أن تلك المطابقات تعبر أحد أدلة الاثبات.
- مازالت حسابات العملاء تتضمن أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات تبلغ نحو٩,٢٠٦ مليون جنيه مكون عنها مخصص بكامل قيمتها منها:-

* نحو ٤,٤٧١ مليون جنيه صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة بالحبس والغرامة والتعويض المؤقت لم تقم الشركة بتنفيذها.
* نحو ٤,٣٢١ مليون جنيه لعملاء وافتهم المنية منذ أكثر من خمس سنوات ولم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لتحصيل المديونية من ورثتهم وصدر قرار مجلس ادارة الشركة بجلسته في ٢٠١٨/١١/٢٩ بتكليف القطاع القانوني لاستيداء حقوق الشركة طرف هؤلاء العملاء وورثتهم .
* نحو ٤١٤ الف جنيه مديونية على شركة الواعر.

يتعين العمل على متابعة تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد الورثة ومتابعة وتحصيل المديونيات وتحديد موقف مديونية الواعر في ظل ما سبق الإشارة إليه وتفعيل قرار مجلس الادارة واجراء المطابقات الواجبة من صحة أرصدة العملاء حيث أن تلك المطابقات تعتبر أحد أدلة الاثبات.

- تضمن حساب العملاء نحو ١,٤٣٨مليون جنيه مديونية على شركة مطاحن مصر الوسطي قيمة نخالة ناعمة مسلمة لها خلال الفترة لحين المطابقة عليها مع الهيئة العامة للسلع التموينية .

يتعين اجراء المطابقات الواجبة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك. .

* تضمن حساب العملاء ارصدة دائنة (شاذة) بنحو٢٢٢ ألف جنيه أرصدة متوقفة منها نحو ١٣١ ألف جنيه باسم مطاحن نقدا وقد افادت الشركة بردها على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأنه تم تشكيل لجنة بالقرار رقم (٣٦٥) بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٠ لدراسة الأرصدة الدائنة والمدينة المتوقفة ولم نواف بما أسفرت عنه تلك الدراسة حتى تاريخه.

يتعين اجراء المطابقات الواجبة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك وموافاتنا بما انتهت اليه اعمال اللجنة المشكلة لدراسة الأرصدة المتوقفة.

- لازالت الأرصدة المدينة تتضمن أرصدة متوقفة منذ اكثر من ١٠ سنوات بنحو٦,٢٦ مليون جنيه (مكون بشأنها مخصص اضمحلال بكامل القيمة) تتمثل في:

- نحو ١,٩٧٢مليون جنيه مديونية على مؤسسة جواهر للتوريدات الغذائية صدر حكم استئناف نهائي لصالح الشركة في ٢٠٠٩/٩/٢٨ بإلزام المؤسسة المذكورة بسداد نحو ١,٥ مليون جنيه وفوائد قانونية من تاريخ المطالبة حتى تاريخ السداد وتم إبلاغ مباحث الأموال العامة وأحيلت للتحريات بالكسب غير المشروع وحتى تاريخ الفحص لم يتم التحصيل.
- نحو١,٦٢٦ مليون جنيه مديونية باسم البنك الوطني للتنمية قيمة مديونية شركة جواهر للتوريدات والمرفوع بشأنها الدعوى رقم ٢٠١٢/١٣٨٣ ، ١٧/٦٧٨٣ صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٣/٧/٢٠ بإلزام البنك برد المبلغ كما صدر حكم نهائي لصالح الشركة في ٢٠١٦/٦/٢٢ بإلزام ورثة جواهر بالمبلغ وتعويض ١٠ آلاف جنيه الأمر الذي لم يتم بعد .
- نحو ٢,٦٦ مليون جنيه قيمة عجوزات شون مازالت متداولة بالقضاء بعضها توفى أصحابها ومديونيات على بعض العاملين وأفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنه سوف يتم عرضها علي لجنه الأرصدة المدينة والدائنة.

نكرر توصياتنا بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وتحصيل مستحقاتها مع دراسة باقي الأرصدة المدينة واتخاذ اللازم بشأنها.

- تضمنت الأرصدة المدينة مبلغ نحو ١٦٦ ألف جنيه باسم ناجي رشاد عبد السلام قيمة ٥٣٥٤٧ فارغ بلاستيك عجز بعهدة المذكور مرفوع بشأنها دعوى قضائية مؤجلة لجلسة ٢٠٢٣/٢/٢٧ للحكم.

نكرر توصياتنا بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام حفاظاً على حقوق الشركة.

- تضمنت الأرصدة المدينة مبلغ نحو ٣٣٥,٤٤٩ ألف جنيه قيمة كهرباء ومياه علي بعض المستأجرين لم يتم سدادهم.

يتعين سرعه تحصيل هذه المبالغ وبحث ودراسة الفروق وإجراء التسويات اللازمة.

- تضمنت إيرادات مستحقة التحصيل مبلغ نحو ٧٦٢ ألف جنيه قيمة إيجارات مستحقة خلال الفترة ولم تسدد بخلاف نحو ٨٠ ألف جنيه علي مستأجر مخبز الصف متوقفة منذ سنوات مقام بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة.

يتعين سرعه تحصيل مستحقات الشركة.

- بلغت ارصدة الهيئة العامة السلع التموينية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٠٩,٨٥٢ مليون جنيه مدين ، نحو ٣١٨,٨٠١ مليون جنيه دائن لم يتم اجراء مطابقة عليها وتبين بشأنها ما يلي :

مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تعاملات الشركة مع هيئة السلع التموينية يتمثل أهمها فيما يلى:

- عدم اجراء المحاسبة الشهرية مع الهيئة عن الإستلامات من القمح التمويني والمبيعات الفعلية لكميات الدقيق بالمخالفة للتوجيه الوزاري رقم (٢٤) الصادر في ٢٠١٧/٧/٣١.
- مازال الرصيد المدين لهيئة السلع التموينية يتضمن نحو ٦١,٥٤ مليون جنيه قيمة فروق تصنيع منظومة رقم (١) والمنتهي العمل بها منذ ٢٠١٤/٨/١٧ وقد تحفظت الشركة بالمطابقات التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية خلال الفترة في ٢٠٢٢/٣/١٥، ٢٠٢٢/٨/١٦ على قيام الهيئة بتسوية منظومة (٣) وخصم المستحق لها وعدم تسوية منظومة (١) المستحق للشركة.
- مازال حساب الهيئة العامة للسلع التموينية ومخزون الاقماح ملك الهيئة يتضمن المبالغ الاتية:

* نحو ٣,٥١١ مليون جنيه رصيد مدين قيمة ١٢٦٦,٩ طن قمح محلي مسوق خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ والتي صدر بشأنها حكم بالسجن والعزل من الوظيفة وسداد المبلغ لبعض العاملين بالشركة (وصدر قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٠/١١/٢٨ بعزل السيد/محمد عاطف محمد مدير عام الاستلام بقطاع الحركة والنقل من وظيفته ومصادرة المستحقات المالية للمذكور والتحفُظ علي ايه مستحقات مالية أي كان مصدرها تخص السادة المحكوم عليهم الباقين وقد سبق وان ارجأت الهيئة العامة للسلع التموينية المطابقة علي تلك الكمية لحين انتهاء التحقيقات مكون بشأنه مخصص إضمحلال بنحو ١,٠٢٦ مليون جنيه قيمة المسدد للمورد ، ونحو ٢,٨٢٠ مليون جنيه باسم المورد/ اسماعيل عبد المنعم باقي قيمة الكمية سالفة الذكر بحساب الارصدة الدائنة و قام المورد برفع دعوي قضائية بشأنها ضد الشركة برقم ٢٠١٦/٧٩ وصدر حكم في ٢٠١٩/٤/٢٨ بوقف تعليقي لحين الفصل في الجناية رقم ٥٤٣٧ سالفة الذكر.

* نحو ١,٤٨٥ مليون جنيه رصيد دائن قيمة عجز كمية ٥٠٢ طن قمح تصافي مطحن الهرم بتصفية ٢٠١٦/٢/١٧ تحت مسمي عجز اقماح منظومة ٣ مكون عنها مخصص إضمحلال بكامل القيمة محرر بشأنها الجنحة رقم ٢٢٢٧ في ٢٠١٦/٢/٢٧ وجدير بالذكر صدور قرار من النيابة بالحفظ في ٢٠١٦/٣

- وجود واقعة اختلاس لكمية من الأقماح قدرها ١٢٨ طن ملك الهيئة العامة للسلع التموينية مقترنة بتزوير بمطحني الهرم والشروق وقام المتهمين بسداد قيمة القمح وصدر قرار النيابة بحفظ البلاغ اداريا دون توضيح أثر ذلك على حسابات الشركة مع هيئة السلع التموينية والتي سبق المطابقة عليها عن تلك الفترة ولم تسفر عن وجود فروق بهذا الشأن.

- تكرار وجود عجوزات بالدقيق والنخالة والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية ببعض المطاحن تحملت الشركة عنها مبالغ بلغت نحو٩,٢٢٥ مليون جنيه تم ادراجها بحساب الارصدة المدينة دون تحديد المتسبب مقام بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة تتمثل في:

- نحو ٦,١٨٥ مليون جنيه قيمة عجز دقيق ونخالة بمطحني عزالدين الرمالي والطاهرة بالسيدة زينب وتم ادراجها بالأرصدة المدينة تحت مسمي غرامات تموينية.
- نحو ٤١١ ألف جنيه قيمة عجز في الدقيق الناتج بمطحن الهرم (١١٤١ جوال زنة ٥٠ ك بما يعادل ٥٧,٠٥ طن دقيق ويعادل كمية اقماح قدرها ٧١,٤٤٥ طن) لعدم تحقيق نسب الاستخراج المقررة عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ وقد تم ادراج تلك المبالغ بحساب الارصدة المدينة تحت مسمي غرامات تموينية.
- نحو ٨٢٣ الف جنيه قيمة عجز كمية ١٣٧,٦٨٥ طن قمح محلي موسم ٢٠٢٠ لصومعه الودي (مستأجرة) بعد تصفيتها بمعرفة اللجنة المشكلة من وزارة التموين .
- نحو٤٦٦ الف جنيه قيمة عجز كمية ٦٧,٤٧ طن قمح محلي بصومعه سفنكس (مستأجرة) بدرجة نظافة ٢٢ قيراط عهدة أحمد حسن وفقا لمحضر التصفية للصومعة في ٢٠٢٢/٢/٢٠ المعد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل مديرية تموين الجيزة.
- نحو ١,٣٤٠ مليون جنيه عجوزات مطحن الهرم تتمثل في:

* نحو مليون جنيه قيمة عجز ٣٧٧٦ جوال دقيق زنة ٥٠ك بمطحن الهرم طبقا للمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠١٨/٩/٥ على رصيد ٢٠١٨/٦/٣٠.
* نحو ٣٤٠ ألف جنيه غرامة نقص اوزان بمطحن الهرم لم يتحدد المسئول عنها.

- لم توافنا الشركة بما اتخذته من إجراءات لاسترداد المبلغ السابق ايداعه خزينة محكمة السيدة زينب قيمة ١٠٢٤جوال دقيق ٥٠ك بمطحن الطاهرة التي تم بيعها لغير الأغراض الصناعية العام السابق وفقا لقرار النيابة العامة والتي تم سداد قيمتها لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية.

ويتصل بذلك تضمن حساب الارصدة الدائنة نحو ١,٠٢ مليون جنيه قيمة مبيعات ٣٣٥ طن دقيق ، ١٨٥ طن قمح مباعة بالمزاد في ٢٠١٧/١٠/٤ (بمطحن الهرم) وفقا لقرار النيابة العامة ببيعها للأغراض الصناعية ونحو ٢٥٢ ألف جنيه باسم وكيل نيابة الأموال العامة بولاق الدكرور مطحن الهرم تم تحصيلها من بعض العاملين وفقا لقرار النيابة العامة في الجنحة المقامة بشأنها والتي صدر بشأنها قرار من النيابة بالموافقة علي الغاء رقم الجنحة وقيد الاوراق بدفتر الشكاوي الادارية وحفظها اداريا في ٢٠١٩/٣.

يتعين دراسة ما سبق وإحكام الرقابة على ارصدة القمح والمنتجات بمطاحن الشركة وتحديد المتسبب في تلك الغرامات والعمل على الحد منها واجراء المطابقات الواجبة مع الهيئة العامة للسلع

التموينية ومتابعه القضايا المتداولة وأجراء التسويات اللازمة واتخاذ مايلزم نحو القضايا التى تم حفظها اداريا والافادة.

- بلغ رصيد المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٦,٦٩٨ مليون جنيه نري عدم كفاية بعضها للأغراض المكونة من اجلها حيث تضمنت ارصدة المخصصات ما يلي:

- نحو ١٣,٨٩٢ مليون جنيه مخصص للضرائب المتنازع عليها (١٣,٥ مليون ضريبة نخاله، ٣٩٢ ألف جنيه ضريبة عقارية) لمواجهه مطالبات بنحو ٨٦,٧٣٤ مليون جنيه تتمثل في:

* نحو ٧٢,٤ مليون جنيه قيمة ضريبة المبيعات المستحقة على مبيعات النخالة الخشنة منذ تطبيق منظومة الخبز الحر حتى ٢٠١٨/٧/٣١ محل خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب منها ٢٦ مليون جنيه مرفوع بشأنها دعاوى قضائية، نحو ٤٦,٤ مليون جنيه محل طعن باللجان الداخلية.
* نحو ١٣,٦٨٩ مليون جنيه قيمة الضريبة الداخلية المستحقة عن الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ محل طعن باللجان الداخلية بمصلحة الضرائب بخلاف غرامات التأخير بنحو ١٣,٥٦٣ مليون جنيه.
* وجود نزاعات ضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب عن ضرائب دخلية عن اعوام ١٩٩٤/١٩٩٣، ١٩٩٥/١٩٩٤، ١٩٩٩/١٩٩٨ وفقا لرد الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مرفوع بشأنها دعاوى قضائية لم يتضمنها بيان القضايا المقدم من الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم نواف بالمبالغ المتنازع بشأنها.
* نحو ٦٤٥ ألف جنيه قيمة باقي مطالبة ضريبة عقارية الواردة على مطحن الهرم عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولم تقم الشركة بسداده والبالغة نحو ٣,٤ مليون جينه بعد سداد مبلغ نحو ٢,٧٦٠ مليون جنيه مرفوع بشأنها دعوى رقم ٣٧٢٧٠ لسنة ٧٢ ق وقد صدر حكم فى ٢٠٢١/٦/٢٤ بتخفيض الضريبة وقامت الشركة بالطعن على ذلك الحكم برقم ٨٠٨٨٠ لسنة ٦٧ ق إدارية عليا وحتى تاريخه لم يتم تحديد جلسة.

- نحو ٢,١٧٠ مليون جنيه مخصص مطالبات ومنازعات متوقف منذ ٢٠١٧ لم نتمكن من الحكم علي مدي كفايته لعدم تضمن دراسة مخصص القضايا قيمة الالتزام الذي قد يسفر عنه الدعاوي ونسب الكسب والخسارة ومرحلة التقاضي بما يخالف المادة (٤١) من اللائحة المالية للشركة كما لم نواف بشهادات من المحاكم المختصة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة.

- نحو ١٠,٦٣٥ مليون جنيه مخصصات اخري تبين بشأن بعضها الاتي:

* نحو٦٩٨ ألف جنيه مخصص لمخالفات المطاحن مكون منذ عدة سنوات لم ترد بشأنها اية مطالبات.
* نحو ٧,٠٠٧ مليون جنيه مخصص بقيمة عجوزات دقيق بمطحن عز الدين والطاهرة لكمية ٨٦٧,٢٩٥ طن، وقيمة عجز قمح محلي موسم ٢٠٢٠ بصومعه الودي.
* نحو ٤١٩ ألف جنيه مخصص لمواجهه عجز قمح بشونة سفنكس.

وجدير بالذكر قيام الشركة بسداد قيمة عجوزات مطحن عز الدين والطاهرة وصومعة الودي وصومعة سفنكس لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية.

- لم يتم تدعيم المخصصات ببعض المطالبات ومنها:

* مبلغ نحو ١,٢٥١ مليون جنيه مخالفات تموينية على بعض مخابز الشركة (الصف وأوسيم) قبل توقف النشاط.
* مبلغ نحو ٩,٧٦١ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على عمولة تسويق النخالة الخشنة خلال الأعوام ٢٠١٩/٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفروق ضريبة قيمه مضافه على شهر ٢٠١٨/٧ قبل تطبيق منظومة (٤).
* كما لم يتم الإنتهاء من الفحص الضريبي (شركات أموال) عن السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ (السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧ تحت الفحص بلجنة الطعن برقم ٧٨٢ لسنة ٢٠٢١وتحدد لها جلسة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠) وضريبة الدمغة منذ ٢٠١٤/١/١ وضريبة كسب العمل منذ ٢٠٠٨/١/١ وضريبة القيمة المضافة منذ ٢٠١٦/٧/١.

يتعين اعادة دراسة المخصصات وتدعيمها وفقاً لما سبق الإشارة إليه مع مراعاة تضمن البيان القانوني فى القضايا المرفوعة من وعلى الشركة ودرجات التقاضي ونسب الكسب والخسارة واجراء التسويات المالية في ضوء ذلك.

- تضمنت أرصدة الموردين نحو ٩٢ ألف جنيه أرصدة متوقفة.

يتعين الدراسة وإجراء التسويات اللازمة.

- بلغ رصيد حساب دائنو توزيعات نحو ١٦٩ ألف جنيه حصة العاملين خدمات مركزية منذ سنوات.

يتعين اتخاذ ما يلزم بشأن تلك المبالغ وفقا لما تقضي بها القوانين في هذا الشأن.

- تضمنت الارصدة الدائنة المبالغ الاتية:

- نحو ٣,٠٩٩ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على عمولة تسويق قمح محلي مواسم ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ (ولم يتم سدادها حتى تاريخه) وصحتها حسابات دائنة للمصالح والهيئات (مصلحة الضرائب).
- نحو ٤,٣ مليون جنيه متمثلة في ٢,٤ مليون جنيه متبقي من ضريبة مبيعات على تكلفة الطحن خاصة بمنظومة (٣) منذ ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨/٧/٣١ ونحو ١,٩ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة على عمولة تسويق النخالة الخشنة منظومة (٤) خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وصحتها حساب مصلحة الضرائب ولم يتم سدادها حتى تاريخه.
- نحو ٩٣٦ ألف جنيه ارصدة متوقفة منذ سنوات وقد افادت الشركة بردها على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأنه سيتم العرض على لجنة دراسة الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة.
- نحو ٢٢٥ ألف جنيه تحت مسمي اصحاب مخابز منظومة (٣) فروق تصنيع مرحل منذ سنوات، ويتصل بذلك قيام الشركة بسداد مبلغ ٤٣٣ ألف جنيه بناءً على مطالبة مديرية تموين القاهرة للهيئة العامة للسلع التموينية.
- نحو ٤١٥ ألف جنيه باسم الشركة القابضة للصناعات الغذائية موازنة اسعار منها نحو ٢٧٧ ألف جنيه رصيد مرحل (صندوق موازنة الأسعار).

يتعين سداد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب تلافيا لتعرض الشركة لايه غرامات أو اعباء اضافية ودراسة ما سبق واجراء التسويات اللازمة وموافاتنا بما انتهت اليه اعمال اللجنة المشكلة لدراسة الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة.

- تضمنت الارصدة الدائنة نحو ٢٩٢ ألف جنيه قيمة ٠,٠٠٢٥ من جملة الايرادات السنوية منذ ٢٠٢٢/٧/١ وحتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ طبقا لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ قانون التأمين الصحي الشامل لم يتم سدادها بالمخالفة للكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط واحكام القانون المشار الية وكذا بقرار وزير المالية رقم ٣٨٤ لسنة ٢٠٢٠ .

يتعين السداد حتي لا تتعرض الشركة لأية عقوبات لعدم السداد.

- بلغت أرصدة تأمينات للغير نحو ١٣,٥١٥ مليون جنيه لم تقم الشركة بدراسة المتقادم منها لتوريده للخزانة العامة وفقاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل وقد افادت الشركة بردها على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأنه سيتم العرض على لجنة دراسة الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة للدراسة والعرض.

يتعين موافاتنا بما انتهت اليه اعمال اللجنة سالفة الذكر بشان تلك الأرصدة ومراعاة ما تقضى به أحكام القانون والإفادة.

- بلغ رصيد مصلحة الضرائب (كسب عمل) مبلغ نحو ٢,٧٠٢مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ في حين ان المسدد بنحو ١,٨٩٢ مليون جنيه خلال شهر ٢٠٢٣/١ بفرق قدرة نحو ٨١٠ ألف جنيه.

يتعين سرعه السداد حتى لا تتحمل الشركة غرامات تأخير.

- تضمن حساب المصلحة العامة للضرائب المصرية مبلغ نحو ٣٠٦ ألف جنيه تحت مسمى (دمغة نسبية) متوقف منذ ٢٠١٥/٣/١ وافاد رد الشركة بعدم احقية مصلحة الضرائب في تلك المبالغ.

يتعين إجراء الدراسة والإفادة.

- تضمنت المصروفات نحو ٥,٩٣٤ مليون جنيه مصروفات تقديرية وفقا لمتوسطات الفترات السابقة عن كهرباء ومياه ورعاية صحية ومزايا عينية.

يتعين الحصر وتحميل المصروفات بالمطالبات الفعلية لإظهار قيمة الأعمال علي حقيقتها.

- لم تتضمن المصروفات نحو ٦ مليون جنيه نصيب الفترة من مكافأة العاملين للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢(حيث تم تحميل العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ١٢ مليون جنيه وفقا لما تم اعتماده بالجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١١/١).

يتعين إجراء التسويات الواجبة.

- تضمنت المصروفات نحو ١,٥٥٢ مليون جنيه قيمة غرامات مسددة نتيجة أحمال زائدة للسيارات الناقلة للأقماح والدقيق عن المقرر بالتراخيص.

يتعين الالتزام بالحمولات المقررة بالتراخيص حفاظاً علي أصول الشركة وضماناً لحقوقها التأمينية.

- لم يتم تحميل مصروفات الفترة بنحو ٢٧٥ ألف جنيه قيمة قطع غيار منصرفة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ ولم يتم إجراء التسويات الخاصة بها.

يتعين إجراء التصويب اللازم والإفادة .

- تضمنت الخدمات المباعة مبلغ ١٧ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة الخشنة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ لم يتم حساب ضريبة قيمة مضافة علي تلك العمولة والتي تقدر بنحو ٢,٣٨٠ مليون جنيه وقد أدي ما تتبعه الشركة في نظام البيع الي استحواذ عدد ٢ عملاء فقط (شركة أبناء الصعيد ، شركة الهلالية) علي نسبة نحو ٥٢ % لكمية نحو ١١٦٢٧,٥٣ طن من حجم مبيعات النخالة البالغة كمية نحو ٢٢٤٩٣ طن وما لذلك من آثار على ضبط السوق وتخفيض الاسعار وخلق منافسة بين العملاء خاصة وان هذا المنتج يعد مدخل اساسي في صناعه الاعلاف الحيوانية.

يتعين ضرورة تنشيط ادوات التسويق بالشركة لتوسيع قاعدة العملاء وحساب وسداد الضريبة المستحقة منعاً لتعرض الشركة لأى غرامات إضافية.

- تضمنت إيرادات الفترة (تعويضات وغرامات) نحو ٩٩٠ ألف جنيه من بالخطأ نتيجة تسوية الشركة لرصيد المورد الدائن [شركة الأهرام] والمتوقف منذ عام ٢٠١٤ دون وجود أي مطابقات أو سند قانوني لتسوية ذلك المبلغ ضمن إيرادات الشركة.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- لم تقم الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة على الإيجارات الدائنة والبالغة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣,٢٧٩ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة ولم يتم موافاتنا بما تم بشأن مخاطبة إدارة البحوث الضريبية طبقا لرد الشركة على تقاريرنا السابقة.

يتعين مخاطبة إدارة البحوث الضريبية في هذا الشأن لبيان مدى خضوع تلك المبالغ للضريبة على القيمة المضافة من عدمه حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبي.

- تضمنت الايرادات نحو ١,٠٣٠ مليون جنيه تتمثل في قيمة مبيعات خردة ومخلفات ، تجريش ، سن درافيل ، .... ولم يتم تحميل العملاء بقيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة عنها وفقا للمادة رقم (١١) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي ينص علي " تضاف قيمة الضريبة المضافة إلى سعر السلع أو الخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المسعرة جبريا " والتي تقدر بنحو ١٤٤,٢٠٠ ألف جنيه.

يتعين تخفيض الايرادات بقيمة الضريبة المضافة وتعليتها لحساب مصلحة الضرائب .

- لم تحقق الشركة أية ايرادات لمبيعات بضائع مشتراه بغرض البيع خلال الفترة رغم تحقيق إيرادات عنها بنحو ٤,٢٩٠ مليون جنيه خلال العام المالي السابق.

يتعين العمل علي تعظيم ايرادات الشركة.

الاستنتاج المتحفظ: -

- وفى ضوء فحصنا المحدود وفيما عدا تأثير ما تقدم فلم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً في: ٥ / ٢ /٢٠٢٣

أحمد

مدير عام

نائب مدير الإدارة

(محاسب / ياسر مختار سيد)

وكيل وزارة

نائب اول مدير الإدارة

(محاسب/ عماد وجيه شحاتة)